



29 أكتوبر : قدمت السلطات الامنية أكثر من 26 مواطن من من أعتقلوا من مسيرة السيارات التضامنية مع الخواجة إلى النيابة العامة التي يرأسها رئيس محكمة أمن الدولة السابق عبدالرحمن بن جابر آل خليفة ، تهم طبقا لقانون العقوبات والتي حوت على التحريض ضد النظام ورفع شعارات ضد الدولة والتجمع للأكثر من 5 اشخاص ، حيث تتراوح عقوباتها بين 25—27 سنة !

*** 28 أكتوبر** : أعتقلت قوات الامن والمرترقة أكثر من 31 مواطن من موقع أعتصام كرنفال السيارات الذي نظمه لجنة التضامن وتصدت له قوات الامن فأطلقت الغازات الخانقة والمسيل للدموع والرصاص المطاطي ومنعت المواطنين من ممارسة حقهم في التعبير المساند للخواجة ، ومن ضمن المعتقلين عضوي اللجنة عبد الرؤوف الشايب ، ومحمود رمضان .

بطاقة شخصية



الشهيد حسين علي الصافي

العمر : 26 سنة
تاريخ الاستشهاد : 26 يناير 1995
طريقة الاستشهاد : رميا بالرصاص في مسيرة سلمية
المنطقة : سرتة

كان الشهيد قد تزوج للتو ، وقد استشهد وزوجته حامل بابنه الذي فقد الابوة منذ خروج للحياة ، وقد مثل استشهاده دفعة قوية للالتفاف واستمرارها والاصرار على مطالبها .

*** محمد الكفراوي قاضي مصري** ، ، رأس جلسات المحاكمة للمناضل عبدالهادي الخواجة ، ووسط إجراءات أمنية مشددة طوقت وزارة العدل وقاعات المحكمة في فترة إنعقاد جلسات المحاكمة لمنع المواطنين من تعبيرهم المساند للخواجة والمطالبة بالافراج عنه ، ومثلت هذه الحالة كسابقتها في محاكم أمن الدولة التي كانت تعقد بسرية تامة ويمنع دخول الصحافة والاعلام لها .

*** بتاريخ 21 أكتوبر** سجل التاريخ خروج مسيرة سميت ب " نتج يا خليفة " التي إنطلقت من مسجد رأس رمان متوجهه لرئاسة الوزراء رفع المشاركون فيها شعارات تحية خليفة بن سلمان والمطالبة بمحاكمته بسبب فساده وبطشه للأكثر من 37 سنة وتعد هذه المسيرة الأولى التي تخرج بإعلان مسبق أنها سترفع شعار عزل رئيس الوزراء .

*** 25 أكتوبر** : كانت الجلسة الثانية لمحاكمة الخواجة ، وقد قدم المحاميان مرافعه الطعن في دستورية قانون العقوبات التي ادانت النيابة العامة الخواجة به ، ولكن القاضي رد أن اجراءات المحكمة تسير والطعن في الدستورية يسير ايضا ، مما حدا بالخواجة أن يعلن عن مقاطعته لجلسات المحكمة التي اعتبرها منافية للعدالة والقوانين المستخدمة التي ادانتها المنظمات الدولية والحقوقية .

28 اكتوبر : قامت وزارة الداخلية ممثله في إدارة المرور بالاتصال والتهديد لبعض المواطنين الذين سبق أن شاركوا في مسيرة السيارات قبل اسبوع ، حيث تم تسجيل أرقام سياراتهم و طلب منهم الحضور لسحب رخص القيادة واوراق السيارة واحتجازها لمنعم نم حضور مسيرة السيارات البيت يراد ان تقام بتاريخ 28 اكتوبر وقد اعلنت لجنة التضامن عدم الاستجابة لمثل هذه الاوامر .

الخواجة يستنطق السنوات السوداء، صامدا، صابرا، محتسبا

يمكن القول ان قضية الاستاذ عبد الهادي الخواجة اختصرت مسيرة طويلة من النضال بموقف مسؤول من مواطن شجاع، قرر ان يتفوه بما يضره بقية المواطنين، ويتحمل تبعاتها. الرجل لم يستعطف أحدا، ولم يجر معه احدا في محنته، ولم يفرض على أحد الدفاع عنه او الوقوف معه؟ ورفض بكل اصرار ان يتقدم احد بطلب "مكرمة" من اي عنصر خلفي، لاطلاق سراحه. الخواجة قالها بفضيح اللسان: ان ازمة البحرين باقية ما بقي هذا الطاغية على رقاب العباد والبلاد. قالها بملء فمه، لم يدخل قلبه شيء من الخوف، ولم تمنعه لقاءاته مع رموز النظام من قبل عن قولها بلا وجل. الرجال يصابون بالضعف احيانا امام اغراءات السلطة التي توزع المناصب والوجاهات لكسب الموافق، ولكن الخواجة من نوع آخر من الرجال، اولئك الذين استصغروا ما عند الظلمة والظفاة، انتظروا لما عند الله. فمأذا يستطيع هؤلاء الصعاليك عمله امام تصميم مواطن عاش القمع والاضطهاد والابعاد، ومكث في المنافي ردا ما عن عمره؟

العائلة الخليفية تجد نفسها عاجزة امام استحقاقات ما طرحته من مشاريع سياسية لتجاوز الازمة السياسية الخانقة، يعكس ذلك تصرفاتها وسياساتها التي لا يمكن قراءتها في سياق واحد يتسم بالوضوح والانضباط. فهي تتحدث عن الاصلاح السياسي، ولكنها تصر على تفويض عناصر الفساد ورجال الحقبة السوداء بتنفيذ ذلك، هذا يعني ان البلاد سوف تعيش حالة مشابهة للوضع السابقة عندما كان هؤلاء العناصر انفسهم يديرون الامور بالشكل الذي يرتأونه. وتحدث عن الديمقراطية، ولكنها ترفض ان يطرح أحد وجهة نظر مخالفة لما تراه وتريده. فالديمقراطية في نظرها ان تكرر ما يقول اعلامها وسياسيوها، لا ان يكون لك موقف آخر. انها تدعي السماح بحرية التعبير ولكنها تصر على الهيمنة المطلقة على وسائل الاعلام، وتتقل كاهل المؤسسات الاعلامية بالخطوط الحمراء التي لا يجوز اختراقها. وتحدث عن حقوق الانسان واحترامها، وترج بمناضل وناشط حقوقي مرموق في زئزئاتها اكثر من شهر، لانه عبر عن وجهة نظر مخالفة لما يريده الحكم. تتحدث العائلة الخليفية عن "الاسرة الواحدة" لكنها تستورد الاجانب من اقصى الدنيا لكي تعادل بهم الثقل البشري والسياسي للمواطنين الاصليين، وتطلب من المواطنين اقرار هذه السياسة. واخيرا فهي لا تتق في شعب البحرين ابدأ، وتعتمد على الاجانب لمساعدتها على البقاء. فالبريطانيون يديرون اجهزة الامن القمعية، وما يزال عدد منهم يحتل مناصب عليا من بينهم العقيد دونالد بريان، وديفيد جامب، وديف داري وغيرهم. وقوات الشعب تتكون من باكستانيين وبلوش، والحرس الخاص للشيخ حمد اغلبه من المغاربة. بل ان الشعب الجديد الذي صمم الشيخ حمد مشروعه من اجله يتكون من مستوطنين اجانب استفدتمهم العائلة الخليفية في اكير جريمة بحق شعب البحرين وثقافته وتاريخه. الامر الذي يبعث على التقيق الهجمة الشرسة التي شنتها العائلة الخليفية ضد الجمعيات السياسية بعد اجتماع لها مع السفير البريطاني، ببعثها بشتى النعوت واتهامها بالتعاون مع الاجانب لادخالهم في القضايا الداخلية للبلاد. هذا مع ان الجميع يعلم ان الوجود الخلفي معتمد بالدرجة الاولى على دعم الاجانب له، ولا يعتمد على قبول شعب البحرين به.

الامر الذي لاحظته بعض المحللين من غير البحرينيين مؤخرا هو هذا الشعور الشعبي العارم ضد العائلة الخليفية التي اصبحت تمثل كل ما هو مكروه ومرفوض لدى الناس. ويقول هؤلاء ان محتويات المواقع الالكترونية البحرينية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك هوة كبيرة بين الطرفين، لا يمكن اجتيازها بسهولة. وعلى عكس مشاعر شعوب الدول الخليجية الاخرى التي يحترم افرادها عموما العائلات الحاكمة فيها، فان آل خليفة لا يتمتعون بشيء من ذلك ابدأ، بل يتعرضون للشجب والنقد وربما الشتم احيانا، حتى ليبدو استحالة تعايش الطرفين بسبب عمق مشاعر الكراهية والرفض المتبادلة

التتمة صفحة (8)

بعد إعتقال المناضل عبدالهادي الخواجة ، شكل مركز البحرين لحقوق الإنسان قبل حله لجنة سميت " لجنة التضامن مع سجين الرأي عبدالهادي الخواجة " وقد بدأت فعاليات الميدانية لكي تحقق مطالبها في الإفراج الفوري والغير مشروط للمناضل عبدالهادي الخواجة فكانت لها فعاليات داخلية وخارجية .
أ— الفعاليات الداخلية :-

● **الأعتصامات** : بدأت الإعتصامات منذ اليوم الأول عند النيابة العامة منذ إعتقال الخواجة ، ثم الإعتصامات أمام المحكمة الجنائية الصغرى الثالثة وقت عقد جلسات المحكمة ، وإعتصامات أخرى نظمتها اللجنة أمام مركز جيان التجاري ، وأمام رئاسة الوزراء ، حيث كان التواجد الشعبي كبير رفعت فيها صور المناضل عبدالهادي الخواجة ، والمطالبة بإقالة رئيس الوزراء .

● **المسيرات** : نظمت لجنة التضامن مسيرة جماهيرية خرجت يوم الجمعة من مسجد رأس رمان قدر عدد الحضور بأكثر من 3 آلاف مشارك في تاريخ 8 أكتوبر 2004 رفع المشاركون فيها شعارات تطالب بالإفراج الفوري والغير مشروط للمناضل الخواجة ، وشعارات تطالب بإقالة خليفة بن سلمان آل خليفة ، كما نظمت اللجنة مسيرة أخرى أطلق عليها " مسيرة نتجح يا خليفة " التي انطلقت بتاريخ 21 أكتوبر 2004 التي جابت شوارع المنامة منطلقاً من مسجد رأس رمان ومتوجهة إلى مقر رئاسة الوزراء وقدرت بأكثر من 5 آلاف مشارك وقد رفع شعار "نتجح ياخليفة" وشعار " من يسرق قوت الفقراء ..من غير رئيس الوزراء " ، وآخر " 37 سنة ..خليفة نسانه الهنا .. "

● **مسيرة السيارات (الكرنفال)** : كانت مسيرة السيارات إحدى الأساليب السلمية التي استخدمتها لجنة التضامن ، حيث دعت اللجنة المشاركين ان يلصقوا صور المناضل الخواجة وشعارات المطالبة بإستقلال رئيس الوزراء على السيارات ، وان تسير في مسار حدد سابقا ، ولكن قوات الامن والشعب تصدت لثلاث الفعاليات التي دعت لها اللجنة ، وكان آخرها في 28 أكتوبر حيث استخدمت قوات الشعب العنف بعد أن حاصرت المشاركين و تم اعتقال أكثر من 26 مشارك واطلقت الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي .

● **الندوات** : نظمت اللجنة ندوتين بحضور رموز من المعارضة وشخصيات وطنية ودينية ، وكانت تبث الوعي واستمرار حيوية القضية للحضور الجماهيري الكبير الذي اظهر التضامن مع قضية الخواجة ، والاستمرار في المطالبة بعزل زعيم العصابة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة .

● عريضة التضامن : أطلقت اللجنة عريضة تضامنية منذ اليوم الثاني من إعتقال المناضل الخواجة ، وجمعت أكثر من 10 آلاف توقيع متضامن في فترة يراد منها أن تعكس التأييد الشعبي ، حيث رفعت العريضة إلى المفوض السامي للأمم المتحدة في لجنة حقوق الإنسان ، ونسخة للسيد كوفي انان الأمين العام للأمم المتحدة .

ب— الفعاليات الخارجية :-

● تفاعلت المنظمات الحقوقية الاقليمية والدولية لحقوق الإنسان مع قضية إعتقال المناضل الخواجة ، وقد سجلت أكثر من 400 منظمة وشخصية رسالة مناشدة لحكومة البحرين عن طريق عريضة كأكبر الفعاليات التي عكست مدى عدالة القضية والتأييد الدولي .

● كما ارسلت المنظمات والجمعيات الحقوقية منفردة مناشدات إلى حكومة البحرين ، وإلى سفارات البحرين في مختلف دول العالم مناشدات عاجلة ومطالب بالإفراج عن المناضل الخواجة وعودة مركز البحرين لحقوق الإنسان .

● تفاعلت وكالات الأنباء والصحافة العالمية والفضائيات مع حدث إعتقال المناضل الخواجة وكانت تنقل الخبر وتفاصيل الاعتصامات والمسيرات التي كانت تنظمها اللجنة لتعكس حقيقة وصورة الواقع في البحرين ، حيث مثل ذلك أحد الادوار الخارجية التي لعبتها اللجنة .

بعد الرحمن بن جابر آل خليفة هو المتهم، فكيف يحق له مقاضاة مواطن بريء؟ فهو متهم برئاسة أسوأ محكمة عرفتها المنطقة، وأشدّها ظلماً ووحشية، ومتهم باقراءه تعذيب ابناء البحرين على مدى أكثر من عشرين عاما، ومتهم بتجاهله استغاثات الشباب والاطفال الذين قدم الحامون اظافرهم التي انتزعها المعتدون برئاسة عبد العزيز عطية الله آل خليفة، امامه على امل ان يأمر بإطلاق سراحهم او على الاقل رفض اعترافاتهم المنتزعة تحت التعذيب. لم يفعل عبد الرحمن بن جابر ذلك، بل أقر التعذيب، ومارس الظلم، وساق آلاف البحرينيين الى زنايات التعذيب التي شيدتها عائلته الجائرة. فلو كان هناك نظام عادل في البحرين لقدم هذين المجرمين الى المحاكمة بدلا من المدافع عن حقوق الانسان، بطل البحرين، الأستاذ عبد الهادي الخواجة. جريمة هذا البطل انه طالب باستقالة رئيس العصابة بعد 35 عاما من الفساد المالي والاداري والسياسي، فثارت ثائرة العائلة الخليفية واستنفرت امكانات الدولة لحمايتها والتتكيل بمن تحدته نفسه التعرض لأي من أفراد العصابة. هذه العائلة لم تحرك ساكنا عندما اخفى عشرة من ابناء البحرين في العراق، ولا نهمها معاناتهم عندما تنقطع الكهرباء او يعيش أكثر من نصف الشعب تحت خط الفقر.

لقد وقف العالم ضد جريمة إعتقال بطل البحرين، عبد الهادي الخواجة، منددا بها ومطالبيا بإطلاق سراحه بدون قيد او شرط. وطالب بالغاء القرار الخليفي الجائر بيلق مركز البحرين لحقوق الإنسان ونادي العروبة. لقد اكتشف المشروع الخليفي على وجهه، وانهارت الاسس التي قام عليها، فلم يجد امامه الا اللجوء الى الاساليب القديمة باجبار المواطنين على التعبير العلني عن الولاء للحكم الخليفي الاستبدادي، والا تعرضوا لسخط الحكم. الازهاب السلطوي بأخذ اشكالا كثيرة، منها التهديد بقطع الرزق ومصادرة الحريات في اتخاذ المواقف واستغلال الاعلام المدعوم بأموال الشعب للوقوف مع الجاني ضد الضحية، وقلب الحقائق، وشراء المواقف والإقلام بالمال والمنصب. لكن تلك الاساليب لم تنفع الحكم شيئا. فقد وقف العالم معربا عن دعمه نضال شعب البحرين، ومطالبيا بمحاكمة المجرمين الحقيقيين وليس نشطاء حقوق الانسان والمدافعين عن حقوق المستضعفين والمظلومين. وأصبح عبد الهادي الخواجة على الصعيد العالمي رمزا للموقف الانساني الحر امام الطغاة والانظمة الديكتاتورية، وشبهه البعض بنلسون مانديلا الذي صمد امام النظام العنصري ولم يطأطيه هامة يوما له. لقد كان الاجدر بالنظام الخليفي ان يخجل قليلا وهو يرى نفسه محاصرا بالبليانات والخطابات الدولية ضد اجراءاته القمعية والتعسفية.

اليوم يستعد البطل عبد الهادي الخواجة لمحاكمة النظام الخليفي العفن، بعد ان رفض آل خليفة السماح بمحاميين دوليين للترافع عنه، وبعد ان منعت وسائل الاعلام الدولية حضور الجلسات التي يتوقع ان تتحول الى محاكمة لرئيس الوزراء، مهندس سياسات التعذيب التي أدت الى تمزيق أشلاء الاطفال والنساء والشباب. هذا الطاغية استلب اموال البلاد وارضيتها، ونصب نفسه فرعوناً على رؤوس الناس. سيقت الخواجة ، كما عهد الشعب، ناطقا بلسان الجماهير ليقاضي الجرمين، وليعبر عما في نفوسها بدون خوف او تردد او وجل. ما أعس هذا النظام البائس الذي أقام الدنيا ضد مواطن صدح بالحق ووضع النقاط على الحروف، انه نظام لا يقبل الا اليمن يقبل الاثوف ويمسح الاحذية، ويلحس القصاص، وعبد الهادي ليس من هذا النوع، بل هو من طراز آخر يرى ضرورة الانفكاك من القيود التي فرضها الشيخ حمد والعصابة الخليفية على الشعب، والعمل خارج اطر ذلك المشروع الذي يستهدف القضاء على البحرين: تاريخا وثقافة وانتماء ووعيا، ويمارس اكبر جريمة في تاريخ هذه الجزيرة بفرض سياسات استيطانية لا يشبهها الا ما تمارسه "اسرائيل" في الاراضي المحتلة. النظام يسعى لتدوير النقاش بعنوان "المشاركة" و "المقاطعة" ليقبل من شأن الرفض الشعبي للمشروع التخريبي برمته، بينما الخواجة يخاطب ابناء البحرين قائلا لهم: لا تتخذوا بشعارات العائلة الخليفية التي لا تعترف بديمقراطيتها الا بلغة المديح والاطراء، ولا تسمح بالنقد او الرأي الآخر. في الديمقراطية الخليفية هناك رأي واحد، هو رأيها، وما سواه فهو "تحريض للناس ضد النظام" و "إثارة البلبلة بما يقوض الامن". لقد صاغ هندرسون ومعه عبد العزيز عطية الله وعبد الرحمن بن جابر التهم الملفقة التي وجهت لابناء البحرين في التسعينات، وما يزالون يفعلون ذلك اليوم. فما الذي تغير؟

لقد ظننت العائلة الخليفية ان تهديدها المستمرة بغلق مركز البحرين لحقوق الانسان سوف يثني البطل عن مواقفه، ولم تعلم انه يخترن في نفسه وروحه تراثا نصاليا عمره يربو على الثمانين عاما لا تستطيع أباطلها القضاء عليه. فلتنعلق مركز البحرين لحقوق الانسان، ولتنعلق نادي العروبة، ولتنعلق الجمعيات السياسية الراضية للمشروع التخريبي الرهيب، فهل بإمكانها القضاء على روح النضال التي عمقتها تجارب السجون والمنافي؟ لم تكن صرخة الخواجة مختصرة في مطالبة رأس العصابة، وزعيم الحقبة السوداء بالاستقالة من منصبه، بل كانت دعوة شاملة للانفصال النفسي والسياسي عن المشروع الخليفي الذي يقوم على اسس اجرامية خطيرة اولها: سياسة الاستيطان والتغيير السكاني، وثانيها تركيز الحكم المطلق (بما في ذلك تشريع الدساتير والقوانين) بيدي رأس الحكم بدون منازع وبلا نقاش، وثالثها: مأسسة التمييز على اسس العرق والولاء والانتماء المذهب، ورابعها تكريس نظام المكرمات بدلا من اقامة حكم القانون، وخامسها "خلفنة" المناصب العليا في الدولة على اوسع نطاق. من هنا انفجرت العائلة الخليفية غيظا، وثارت ثائرتها فأعدت كبار مجرميها الى الواجهة ليعتقلوه وينكلوا به فيما تتكيل.

العالم على موعد في يوم الزينة، حيث سيحشر الناس ضحي، لمشاهدة مسرحية السبب القادم التي سيندر فيها فرعون وملاء بعون الله، وينتصر الحق واهله، فانما صنعوا كيد ساحر ولا يفلق الساحر حيث أتى، هذا ان لم يبادر رأس الحكم ويصدر "مكرمة" خاصة بحلول شهر رمضان المبارك، بإطلاق سجين الرأي، الأستاذ عبد الهادي الخواجة، لكي لا يفسد الامر عليه. لقد حاصر السجين سجانيه، فأصبحوا يبحثون عن مخرج من الورطة التي أوقعهم غرورهم وضلالهم فيها، اما الخواجة فله رب يحميه، وقلوب الاحرار في كل مكان تتضامن معه، وسوف يكشف زيف آل فرعون بعد ان تكبروا واستعلوا وسعوا في الارض فسادا. فلتنقف يا أبا زينب مرقوع الهامة امام سجانيك، فانت الحر وهم العبيد، وانت الحي وهم الموتى، فطوبى لك في الاحياء الصامدين، وتعسا لهم من موتى بأجساد خاوية وبلا روح او ضمير.

لقد وجهت لي النيابة العامة تهمةتين:
الأولى التحريض على كراهية النظام بنعته بالفساد!
والثانية: إذاعة أخبار كاذبة ودعايات " بنعت الحكومة ورئيسها
بالفساد وإهدار أموال الدولة والاستيلاء عليها".

وأعود هنا وأقول بأن الفساد قد ظهر في هدر الأموال العامة وفي الاستئثار بالأراضي، وفي الامتيازات والتمييز في الوظائف، وإفساد حركة المال والتجارة، وإغراق البلاد بالعمالة الأجنبية، وفشل مشاريع التنمية وتوطين الوظائف. (وقد رأينا في الملفات مثل التقاعد والتأمينات ولذلك فالنتيجة هي تزايد البطالة، وازدياد الفقر، حتى أصبح نصف شعب البحرين يعاني من الأوضاع المعيشية المتدهورة، وتكمن الخطورة في أن الأوضاع ستزداد سوءاً في السنوات القادمة، مما يندرج بانفجار الأوضاع إن لم يتم وضع حلول عاجلة، وكذلك وضع استراتيجيات لمعالجة الأوضاع بشكل جذري.

ونحن نقييماً للأمر بأن استمرار نفس الحكومة ونفس الأشخاص لن يؤدي إلى أي إصلاح حقيقي، فليس من المعقول أن المسؤولين عن ما آلت إليه الأمور طوال العقود الماضية هم من سيطبق الإصلاحات وسيحارب الفساد.

أما عن قضية التوقيف التي تعرضت لها وتقدمي إلى المحاكمة اليوم فهو ليس سوى إعلان عن الخطوط الحمراء التي وضعتها الحكومة.

وما حدث هو دليل على أن الحكومة لا زالت تهيمن على السلطة القضائية والإعلام، وتذهب مؤسسات المجتمع المدني ورموز المجتمع، مما يجعل حرية التعبير وشروط العدالة غير متوفرة لأي شخص يحدث نفسه بتخطي الخطوط الحمراء التي وضعتها الحكومة.

وقد رأينا في هذه القضية وقضايا أخرى كيف أن النيابة العامة قد أصبحت ذراع الحكومة في ملاحقة خصومها، وحبسهم احتياطياً لفترات طويلة، وذلك بالاستفادة من قانون الإجراءات القضائية الذي أصدرته الحكومة عام 2002م، والذي يعطي النيابة صلاحيات واسعة ومزدوجة.

ورغم ما يقال عن أن النيابة هي جزء من القضاء إلا أن الإجراءات والشواهد العملية تدار جميعها على أن النيابة تابعة لوزارة العدل وللسلطة التنفيذية.

ويمكن الخلل الأساسي في مثل هذه المحاكمات هو استنادها إلى مواد أمن الدولة من قانون العقوبات، وهو الخطر الذي كان وما يزال يقيد الحريات العامة. وتحتوي هذه المواد على صيغ فضفاضة مطاطة وعقوبات مشددة، طالما انتقدتها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

بناء على جميع ذلك فليس هناك فرق كبير أن أظل في السجن أو أن يتم إطلاق سراحني. ولا أمل في العدالة والإنصاف، ما دامت الحكومة هي الخصم والحكم، وهي قد انتهت من التشهير بي وإدانتني عبر وسائل الإعلام. وتقوم الآن باسم تطبيق القانون بتفعيل واستخدام مواد أمن الدولة من قانون العقوبات، والتي سنبقى سلاحها الذي تلاحق به كل من ترواه نفسه بتجاوز الخطوط الحمراء.

عبد الهادي الخواجة

16/10/2004م

سجن الحوض الجاف -

نص الرسالة التي كتبها المعتقل الحقوقي عبد الهادي الخواجة من داخل السجن بسم الله الرحمن الرحيم

أود في البداية أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع من تعاطف معي وساندني من الأهل والأصدقاء والمحامين والشخصيات الدينية والسياسية وأفراد المجتمع، والمنظمات في داخل البحرين وخارجها.

وأتوجه بهذا الخطاب إلى كل من يعنيه الأمر، بغرض استعراض تطورات القضية التي أنا موقوف من أجلها منذ 25 سبتمبر الماضي. حيث سأحاول تقييم الأبعاد القانونية والحقوقية للقضية، وبناءً على ذلك سأبين موقفي بشأنها.

أولاً: فيما يتصل بموضوع التهمة وطريقة تحريك الدعوى القضائية، فبالرغم من أن الحكومة قد جندت نفوذها في مؤسسات الدولة والمجتمع وفي وسائل الإعلام لاتهامي وإدانتني أمام الرأي العام بـ "الاشتم" و "الإساءة" و "التجريح" بحق شخص أو أشخاص آخرين، وهي تهمة إن صححت ففقتضي أن يتقدم المتضرر بشكوى قضائية بعنوان القذف ليمت التقاضي على أساس جنائي صرف. إلا أن الحكومة بدلاً من ذلك اختارت تحريك القضية عبر النيابة بتهمة ذات طابع سياسي، تمثل موضوعها في نعت الحكومة ورئيسها بالفساد وإهدار الأموال العامة، وهو ما يجعل القضية ذات ارتباط مباشر بحرية التعبير عن الرأي.

ثانياً: لجأت الحكومة إلى استخدام النيابة العامة كذراع قضائي لها. فقد استفادت من قانون الإجراءات الجنائية الذي شرعته بنفسها عام 2002. وهو قانون يصف النيابة بأنها جزء من القضاء إلا أنه يضعها من الناحية الإجرائية بيد الحكومة. مما يمكن الحكومة من إساءة الاستفادة من الصلاحيات المبالغ في سعتها في الضبط والإتهام وإجراءات التقاضي. وقد شاهدنا في هذه القضية كيف تم استخدام تلك الصلاحيات في إصدار قرار الاعتقال، والإبقاء في الحبس الاحتياطي لمدة طويلة دون ضرورة قانونية. ثم كيف تم تشكيل الاتهامات بخلفية سياسية. أما المرافعة المكتوبة والتي تقدم بها رئيس النيابة إلى المحكمة فإنها لم تبق أية فرصة للنيابة لإدعاء النزاهة والاستقلالية عن الحكومة، فقد جاء لغة المرافعة معبأة بالتحميل المبالغ فيه ضد المتهم، والدفاع عن الحكومة ورئيسها بخطاب عاطفي بعيد عن المنطق ولغة القانون.

ثالثاً: نظراً لعدم وجود شكوى شخصية بالقذف، أي عدم وجود قضية جنائية يتم التقاضي الاعتيادي على أساسها، فلم تجد الحكومة أمامها سوى الاستعانة بمواد أمن الدولة من قانون العقوبات والذي شرعته بنفسها في حقبة أمن الدولة لتتمكن من تقييد الحريات وتجريم المخالفين لها. وهي مواد طالما انتقدتها هيئات الأمم المتحدة المختصة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، باعتبار أن هذه المواد فضفاضة ويمكن استخدامها لانتهاك حقوق الإنسان ومصادرة الحريات. وقد أضيف إلى ذلك ما قام به الأساتذة المحامين الذين تطوعوا في قضيتي هذه من تقديم مذكرة رصينة تطعن في المادة 165 من قانون العقوبات بأنها تتعارض مع حرية التعبير التي نص عليها الدستور. وهذه المادة نموذج لما يحتوي عليه القانون المذكور.

رابعاً: باعتبار أن القضاء بشكل عام لا يزال يعاني من نفوذ الإدارة التنفيذية، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع السياسي، لذلك لم يكن مفاجئاً استمرار المحكمة في تمديد الحبس الاحتياطي مرة بعد أخرى رغم انتقاء الضرورة القانونية. كما لم يكن مفاجئاً مسارعة قاضي المحكمة للدفاع عن مشروعية قانون العقوبات وسلامته القانونية رداً على قول المتهم بأن القانون غير دستوري حيث صدر في غياب البرلمان في حقبة أمن الدولة.

بناءً على ما تقدم: فإن هذه القضية قد افتقدت للأساس القانوني السليم، وجانب النزاهة والحياد ومقتضيات العدالة، سواء في الإجراءات أو القوانين. وإن ما يسمى بالمحاكمة ليس سوى محاكمة أمن الدولة تم عقدها بدوافع سياسية

وبغرض تجريم انتقاد السلطة واتهامها بالفساد. ولا يوجد أي دليل بأن نتائج هذه "المحاكمة" ستكون منفصلة عن مقدماتها أو مغايرة لطبيعتها. لذلك.. فإن التعاطي مع هذه المحاكمة سيمنعها معنوياً الشرعية التي تفنقدها، وإن القبول بإجراءاتها وقراراتها يؤسس لسابقة خطيرة في العهد الجديد، حيث تصبح محاكمات أمن الدولة سبباً مسلطاً تستخدمه الحكومة حين وكيف تشاء لتقييد الحريات والمعاقبة على ممارستها. ولذلك.. فقد وجدت من الضروري أن أمتنع عن حضور جلسات هذه المحاكمة، وأن لا أضع أي اعتبار لمجرباتها وقراراتها. ويصبح من الواضح الآن.. بأن هذه القضية من ناحية الموضوع هي احتجاز تعسفي وانتهاك لحرية التعبير. وإن أي قرار يصدر عن المحاكمة المذكورة لن يغير من صفة وموضوع القضية. وقد جاء في قرار فريق الأمم المتحدة المختص بالاحتجاز التعسفي في قراره الصادر عام 1996 بشأن المحكومين من قبل محكمة أمن الدولة البحرينية بأن تقييد الحرية الناشئ عن محاكمة مبنية على إجراءات وقوانين غير عادلة، يعتبر احتجازاً تعسفياً يلزم وضع حد له، والتعويض عن أضراره؟

وإنني أرى بأن مجربات هذه القضية تصلح نموذجاً وعبرة ودافعاً لإصلاح القوانين المتعلقة بالحريات وتحقيق استقلالية القضاء والحد من أهمية السلطة التنفيذية على مؤسسات الدولة والمجتمع ووسائل الإعلام.

وختاماً: فإنني أطلب من المحامين الأعضاء، وجميع المتعاطفين معي في هذه القضية، أن يتجاهلوا هذه المحاكمة الصورية ويقاطعوا جلساتهم ويعتبروا كأنها لم تكن.

وأطالب السلطات بإطلاق سراحي فوراً ودون قيد أو شرط، مع ضمان حقي كأني فرد آخر في التعبير عن رأيي في الشؤون العامة للبلد، ومن ذلك ما يتعلق بأداء الحكومة الذي يتسم بالفساد الإداري والمالي وإهدار الأموال العامة، خصوصاً لأن ذلك يعد سبباً رئيسياً لانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة.

أما القول بأن موقفي هذا قد يؤدي إلى تشدد الحكومة في القضية وإبقائي في السجن لفترة أطول، فإنني لا أملك إزاء ذلك سوى أن أردد ما جاء في القرآن الكريم على لسان يوسف (عليه السلام): "قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه"

والله المستعان، وهو أرحم الراحمين.

عبد الهادي الخواجة - سجن الحوض الجاف -

30/10/2004

نعم.. يمكن تنحية "الشيخ خليفة بن سلمان" من الحكومة وتقديمه إلى المحاكمة!

بقلم : نادر علي

1

يجب الاعتراف ابتداءً بأن الحكم الخليفي، ومنذ اعتلاء الشيخ حمد السدة، احترفَ الإشتغال مع مأزقه في الشرعية، وأتقن بدهاءٍ ملحوظ استبصارَ المخارج والحيل الكفيلة بتخفيف موانع الصّد الاجتماعيّة والسياسية التي شكّلت، طوال الفترة السابقة، حاجزاً ثقافياً وشعورياً أبداً سياسة تطبيع العلاقة معه، والاشتراف في أخلافه التقليديّة وأتواته في الموالات والنشيط والاحتواء. وقد كان تكتيك النظام عبر شعار "الإصلاح الديمقراطي" بمثابة المفتاح السحري الذي قلب المعادلة، وأحدث تبدلات دراماتيكية لمواقع المعارضة، فضلاً عن الشروع الحادة التي تعرّضت لها اتجاهات الناس وميولهم. ولا يخطئ من يقول بأنّ اضطراب اتجاهات المجتمع السياسي في البحرين، واستشراء ظواهر الاستقطاب المضاد والتعنيف في المواقف بين رفاق الأمل، هي إحدى أبرز نواتج اللعبة التي هندس لها الحكم للخروج من زواياه الحرجة. ولن يكون عسيراً أن نعدّد ظواهر انقلاب المواقف والأراء، وتحول اليسار إلى يمين، والوسط إلى وسط الوسط، وارتفاع شعارات جديدة على أنقاض أخرى، وانشغال بعض المعارضة بعرقلة بعض المعارضة الأخرى، لنصل إلى نتيجة واضحة مفادها أنّ نظام الحكم كسب نقاطاً هامة في هذه الجولة.

2

إيقاع الحكم في تحريك شعار الإصلاح، ظلّ متخلفاً عن الإيقاع المتسارع للمجتمع، الذي يستبطن عمراً طويلاً من الأزمات والاحتقانات المبيّنة. وبتوالي انكشاف عورات النظام، كان المجتمع يترجّح على إثر تضعضب حركة المعارضة، وتسليم الأمور إلى مبادرات الحكم الاستباقية. وبفعل التلملم الشعبي، وبروز وتيرة متسارعة من نقد الذات وجلدها، وسطوح خطاب جديد من البكائيات، أسرع أطراف من المعارضة لالتقاط الاتجاه الصحيح، وأسّنت مجدداً خطابها المعارض بتبني سياسة الدفع بالتي هي "أحسن"، بتعبير حمزة الحسن. وكان ذلك إيذاناً بعودة خطوط المعارضة الفاصلة، وفرزاً أولياً للخليط السياسي الذي أراد النظام تمييزه بداخل عباعته. ظهر ذلك مع انكشاف خديعة الميثاق، وانقلاب الشيخ حمد على تعهداته للمعارضة، وتدشين الحكم سياسة فرض الواقع وتوظيف النقاط المكتسبة خلال عام التحدير، بتعبير سعيد الشهابي، لحماية والتتظير له. وانطلاقاً من هذه المحطة التاريخية، نستطيع أن نعدّد الوجه القبيحة التي ظهر بها النظام، وأثبتت من خلالها نواياه الخبيثة وسوء مخبوءاته تجاه ما يُعرف محلياً بالملفات الساخنة.

3

تتابع الأحداث كان سريعاً، فمع كلّ مناورة أمنية أو حصار إعلامي للنظام، كانت المعارضة تسعى، بما تملك من إمكانيات، للدفاع وفتح الإضرابات، مستثمرة الوسائل المتاحة لها، وبالجمم الذي يُمسك الأوضاع من أنصافها. ومع أنّ الجهات المستففعة من إفرزات العهد الجديد، استنفرت وهاجت ضد الخطاب المفتوح للمعارضة، وتدرّعت بجملة من التبريرات المتهافتة، إلا أنها لم تستطع أن تدفع بهذا الخطاب إلى الوراء أو تُشكك في جدواه، خاصة وأن فضائح النظام ومؤسساته اللقيطة مؤنت شعور المعارضة المتنامي، وعزّزت من الاتجاه السياسي الذي يعتمد البوح بأصل الأزمة السياسية في البحرين.

4

يرتبط الشيخ خليفة بن سلمان (رئيس حكومة البحرين منذ الاستقلال) بالكثير من المحطات المؤلمة في تاريخ البحرين الحديث والمعاصر. ففي 15 أغسطس/ آب 1971 حصلت "البحرين" على استقلالها، وتشكّلت أول حكومة برئاسة "الشيخ خليفة بن سلمان". في ذلك الوقت، كانت الأجواء منتعشة بحدث الاستقلال والإعداد لنظام دستوري واعد، ولم يدر في خلد المواطنين بأن الاستعمار خلف تركة ثقيلة من ثقافة القمع والاستبداد، وقد استأمنها الحكم الخليفي وحافظ عليها عبر الأجيال.

8

كان اسم "الشيخ خليفة" مرتبطاً بحلّ المجلس الوطني، وفور عودته من سفره طويلة خارج البلاد، أعدّ خطة لإجهاض تجربة الحكم الدستوري الوليدة توّأ. وابتداءً من هذه المحطة، تشكّلت أبشع الحقب المظلمة في تاريخ البحرين، وكان الشيخ خليفة بطلها الأوحداً بلا منازع. وبهذا المعنى، أضحي رئيس الوزراء رمزا "أسطورياً" في انتهاك الحقوق وحياسة المؤامرات.

5

يسود المجتمع السياسي البحريني نقاش مُضمر، محوره الرجل الذي يُوصف بأنه راعي الحرس القديم وجنرالاته. فربّيس الحكومة (طويل العمر) كان ولا يزال مورداً لكل الجدال السياسي، والنميمة السياسية التي يتبادلها السياسيون وقادة الحركات المطالبة في البحرين. وقد كان من باب "المنطق الأرسطي" أنّ تطوّر شعار السياسي لدى بعض الأجنحة السياسية المعارضة إلى حدّ الإعلان عن ضرورة تنحي الشيخ خليفة بن سلمان، وإسدال الستار نهائياً عن تاريخه "القبائسي" المترجّع على كرسي الحكومة/العائلة الحاكمة. وكانت ندوة "بقاء أنظمة الحكم في الخليج وموجة الديمقراطية القادمة" في مآتم كرباباد (28/05/2003) إيذاناً "رسمياً" بإطلاق هذا الإعلان وتحويله، سيكولوجياً، إلى مفردة "استهلاكية" في الخطاب السياسي المُعارض. إلا أنّه ليس من العسير، أن نكتشف أنّ قوى المعارضة الرئيسية في الداخل، والتي تنتهج المعارضة على طريقة "الجمعيات"، لم تذهب بعيداً في تبني هذا الشعار، وظلت معتمدة على "اغتيال" خليفة بن سلمان، والاكتفاء بنقد عموميّ للحكومة في العلن انطلاقاً من الملفات العالقة والتي تُحاط بتحريمات رمزية معينة.

6

ما الذي يمثله "خليفة بن سلمان" في الوجدان الشعبي البحريني؟ إنه رمز لحقبة سوداء لازالت تُظَل على المشهد الحالي من خلال رعايته لأعمدة الحرس القديم. ولا يمكن التفتيح بين ماضٍ مليء بالجراح والأزمات، وبين صنّاعه الذين لا يزالون يحكمون. من هنا يبقى هذا الرجل متهماً على الدوام في مخيلة الناس، وحتى بالنسبة للبلورة الجديدة التي صاغها الشيخ حمد تحت عنوان "الإصلاح"، فإنّ إيقاع السوداء فيها تُنسب إلى الشيخ خليفة، ولا يحتاج الناس إلى إرهاب أنفسهم بإيراد الأدلة والبراهين التي تُثبت ذلك.

7

ولكن.. إلى أي مدى يمثّل الشيخ خليفة بن سلمان رغبة أميركية؟ وهل تستطيع سياسات الشيخ حمد الرامية إلى التزقيع و"خياطة" الأثواب البالية؛ أنّ تشفع له طويلاً ليُسوق في المنطقة بوصفه "نموذجاً ديمقراطياً" يُحتذى، أعني نموذجاً أميركياً للديمقراطية القادمة؟ وهل سنسقى "اليد الأميركية" التي أطلّت على البحرين من خلال نوافذ البحوث والمؤتمرات؛ أنّ ترسم الخارطة الجديدة للمعارضة، وتدفع بها إلى دائرة النظام والسقف "الديمقراطي"؟

المرضي عنه أميركياً؟.. وقبل ذلك وبعده.. هل سيظلّ شعب البحرين يعبّش على صراعه الداخلي الغاضب على رئيس الوزراء، ويبقى رأسماله الوجداني محموماً

وهوماً من هذا الرجل، ويقف الحدّ عند ذلك، أي أنّ يمارس عاداته الأثيرة في النجاسة السياسية، والاعتياب الساخن للرجل الحديدي، دون أن يُتاح له إيجاد إطار سياسي مُعارض يعكس هذه الغضبة الوجدانية على هيئة برامج سياسية واضحة، تستهدف على إسقاط الحكومة سياسياً، وإزاحة الشيخ خليفة منها باعتباره المسؤول المباشر عن فشل سياسات التنمية الاقتصادية والبشرية وملفات الفساد والتعذيب الكبرى!؟

لجوء نظام الحكم مؤخرًا إلى مزيد من سياسات الائتلاف واليهاب الإعلامي الضاغط، هو دليل على ضعفه وتخبّطه وسوء تقديرته، وهو المؤشر الأقوى على تحلل النظام وهشاشته، وانفكاكه للمكوّن الداخلي والضمان الطبيعي للبقاء والاستمرار. وقيل ذلك، فإنّ سنن الكون لا تتلاقى مع أنظمة الاستبداد، ولا يمكن أن تتحوّل هذه الأنظمة إلى أنماط طبيعية لفترة طويلة، ولذلك فإنّ تداعيا وسقوطها أمر حتمي، والإسراع بهذا المال مرهون بالحراك الخارجي وبتوازنات الضعف والقوة التي لا تستقر عند ميزان واحد ونهائي. وعلى هذا النحو، فإنّ بروز مفردة "تنحية" الشيخ خليفة بمعية المطالبة بمحاكمته، يتجاذب إيجابياً مع أي ملفٍ عالق تشغل عليه المعارضة، وهو ما يُبني من استقرار الرأي السياسي الذي يُشدد على حسم العلاقة مع وجوه النظام البارزة، واختصار الطريق أمام الجميع. وإلى جانب ذلك، فإنّ ميكانيزم الوضع الدولي، والمناخ المتبدل الذي يحكم العلاقات الخارجية للدول، يُفوّي هذا الخطاب ويمنحه عناصر تأييد إضافية.

9

نعم، يمكن تنحية رئيس الوزراء، والمطالبة بمحاكمته! والتجارب السابقة خلال العامين الماضيين، قدّمت أهم ثوابت هذه العقيدة السياسية وحماياتها، وليس أمام هذه الطريق إلا بضع خطوات. فبعد تأكّد الربط بين رئيس الحكومة وملفات الفساد والانتهاكات، والتيقن من خواء شعار "الإصلاح الديمقراطي" وتفتته حينما يتعلق الأمر بتابوهات الحكم (القتلة والجلادون، امتيازات العائلة الخليفية، التجنيس السياسي..)، فإنّ الاستعجال مناط بقوى المعارضة الأساسية، وإيرادها العلني ودون تورية لمفهوم "اللتحية" (أو مرادفاتها!) بوصفه مقدمة طبيعية ولا مناص منها لتدشين حكم دستوري حقيقي قائم على مفهوم التداول السلمي للسلطة، والفصل التام بين المُلْك والحُكْم. وعدى ذلك، فإننا ارتضينا تأييد الأزمات، والغرف من إبناء فارغ!

10

ما يجب أن نفعله، الآن وليس غداً، هو أن نكسّر هذه الخرافات الكبرى التي حُشرت في أمغنتنا منذ لا أدري متى. فشمّة قائمة طويلة من خرافات السياسة والثقافة لازالت تتغذى علينا وتتغذى عليها، طائنين أننا نفعّل خيرا لأنفسنا ولهذه الأمة التي لم تزل تتجرّع الخرافة تلو الأخرى. أولاً، ولكن لأيّ كان حقه في القول والبوح بما يؤمن ويراه ممكناً، وليتحمل مسؤولية ذلك دون خجل أو "بربرة" أو توار خلف الستار، وبعد ذلك علينا أن نتحرّر من هذه الرزمة المتوارثة من المحرّمات، وألا نُلبس الرأي بالعنتر، والوعي بالخرافة، والموقف بالمزيد. إذا حققنا ذلك، يمكن لنا أن نقارب هذه التروس السياسية التي لا تزال تخرم نفوسنا وعقولنا وتوحي لها بما تريد وأن تفكر بالطريقة التي تريد. هذا ليس توضيحاً أو شرحاً أو تعليلاً لما جاء في الموضوع، ولكنه تحريض آخر للخروج من ترس الخرافات!

البقية صفحة (5)

ما يجب أن نفعله، الآن وليس غداً، هو أن نكسر هذه الخرافات الكبرى التي خُسرَت في أدمغتنا منذ لا أدري متى. فتمّة قائمة طويلة من خرافات السياسة والثقافة لارالت تتعدى علينا وتتعدى عليها، طنائين أننا نفضل خيراً لأنفسنا ولهذا الأمة التي لم تزل تتجرّع الخرافة تلو الأخرى. أولاً، ليكن لأيّ كان حقه في القول والبوح بما يؤمن ويراه ممكناً، وليتحمل مسؤولية ذلك دون خجل أو "بربرة" أو توار خلف الستار، وبعد ذلك علينا أن نتحرّر من هذه الرزمة المتوارثة من المحرّمات، وألا نلبس الرأي بالاعترة، والوعي بالخرافة، والموقف بالمزايدة. إذا حققنا ذلك، يمكن لنا أن نقارب هذه التروس السياسية التي لا تزال تخرم نفوسنا وعقولنا وتوحي لها بما تريد وأن تفكر بالطريقة التي تريد. هذا ليس توضيحاً أو شرحاً أو تعليلاً لما جاء في الموضوع، ولكنه تحريض آخر للخروج من ترس الخرافات!

وبعد ذلك علينا ألا نخزّ أمام رؤى الآخرين، أو أجدنتهم، أو سوقفهم. من المفيد جداً، أن نترك الأمانى والخيالات، ولكن هناك فائدة أكبر في التحرّر من وهمية الواقع وقدريّاته. ولأنّ يُتاح ذلك إلا إذا فكرنا بمعزل عن طرائق التفكير التي تصمّح ليّ نهار وتبرمج اتجاهاتنا وميولنا. ومن الواضح أن هناك ابتلاءً لا مثيل له تتعرّض له "الإرادات" في هذه البلاد، كما أن هناك تحدياً كبيراً لجهة وضع القُدَم في الاتجاه الصحيح، بدل تجريب الطرق الخاسرة واستنزاف الوقت والجهد والمعنويات بلا نتائج حاسمة. ويحضر في هذه اللحظة قول حكيم السياسة والدين "السيد فضل الله" بأن "السياسة هي محض إرادات وإرادات مضادة".

هناك واضحات وبديهيّات لا أستطيع أخلاقياً وثقافياً تجاوزها، أو أنّ "العيب معها سياسة". وللآخرين الحرية في فعل ذلك، وقد يعتقدون أنهم بذلك "يحترقون" الاشتغال في السياسة، وأنهم أدري بدهاليزها ومخارجها السرية. ولكني لست معنياً بهذه السياسة ولا بهؤلاء اللابيين. ولا أرغمهم على تبني "حلمي الخاص" أيضاً، فلعلهم يرونه كابوساً يخشون من مجرد التفكير فيه. وفي الوقت نفسه، فإن قابليّاتي الذهنية والنفسية لا تقبل أن تسمّى "الخدبية" مشروعاً إصلاحياً، أو أن تُطلق على الارتضاء بالخدبية والتعايش معها على أنه واقعية وحكمة ودهاء سياسي. كما أن معلوماتي وتجاربي اليومية لا تدع لي فرصة واحدة لإسباغ "حقيقة جديدة" على رئيس الوزراء، لآلتاسي مسؤولياته المباشرة عن كلّ هذا الظلم والظلام الذي حلّ بالبلاد ولازال.

الحكم في البحرين يمرّ بمرحلة انحدار Decline مستمر، وهو يجني الآن نتائج المفصلة الذهنية والزمينية التي اعتمدها مع مطالبات الإصلاح والتطوير الداخلي. وهذه وضعية تاريخية لا صقت كل يؤر الاستبداد القبلي والعائلي الذي تحولت إلى مشاريع "دول ونظم" هجينة، حيث تبرز مضاعفات البنية القبلية والعائلية السلبية، لتؤثر على الاستقرار العام وأشكال التعاطي معها.

جدير بالأخوات والأخوة استحضار شريط التطورات منذ الإعلان عن دستور المنحة وحتى الأمس القريب، والوقوف عند أداء الحكومة من مختلف الأحداث والفعاليات، والوسائل التي استخدمتها في التعامل معها. إنه شريط يزرع انطباعات سلبية كاملاً تجاه الحكم، ويؤكد الأقوال التي تشكك في جدية الإصلاحات والحكم بسطحيتها وأهدافها المغرضة. إن هناك حاجة ماسة لقراءة أحداث العامين الماضيين، واستخلاص الدروس السريعة والصحيحة قبل فوات الأوان. وإذا كانت المواقف المتعارضة، وتراكمات الصراع الداخلي قد أوغرت النفوس وأرست جذراً سميكة بين الأخوة، وأدخلت "المواقف الجديدة" في محكّ شديد الحساسية، فإن مستقبل الوطن وضرورة تجنيبه خيارات الاستغراق في الشرقة، ينتظر فارساً حقيقياً، يتعالى على الصغائر ويرسم طريق الخلاص. وليس من سبيل لذلك إلا بإصلاحات حقيقية تحوّل منابع الفساد وأبطاله. وكما هو فارق كبير، أن تتبري مجموعات الإصلاح في السعودية، للمناداة بتحوّل إصلاح "جذري وشامل" (راجع عريضة "دفاعاً عن الوطن")، في الوقت الذي ينحسر التيار الإصلاح في البحرين، وينكفي على الإصلاحات الجزئية (والسلحفائية)، والتي تخدم أغراض النخبة الحاكمة بالدرجة الأولى، ولا تقدّم حلحلة عميقة لأزمة البناء القبلي للدولة واستحواد وجوه التخريب والفساد على مفاصل النظام وقراراته.

تضامناً مع الأخ عبدالهادي الخواجة كلمة الدكتور عبدالهادي خلف في اللقاء التضامني مع الناشط الحقوقي المعتقل الأستاذ عبدالهادي الخواجة

السلام عليكم جميعاً

أحييكم جميعاً وأشكر الاخوة والأخوات منظمي هذا اللقاء التضامني مع الأخ عبدالهادي الخواجة على دعوتهم لي للمشاركة في هذا اللقاء التضامني لما له من أهمية خاصة في ظل أجواء الإرتداد التي تخيم على البلاد، وتندّر بنظورات لا نتمناها كما لا يتمناها جميع المخلصين والمخلصات لهذه الأرض وللهذا الوطن.

بداية أقول إن علينا أن نننّب و أن نننّب الناس إلى إنه و بغض النظر عن إدعاءات السلطة و بدون الإلتفات إلى ما يروجه طبالوها و طبالاتها ، فإن إعتقال الأخ عبدالهادي الخواجة لم يأت بسبب هذا التصريح أو ذلك ، بل هو قد أتى في سياق متناسق مع مجمل مسيرة النظام الرجعية منذ التصويت على الميثاق ، أي منذ أن ثبت للمتشددين في النظام إن بإمكانهم إلهاء الناس بفتات الموائد و إشغالهم بإثارة الصخب حول صغائر الأحداث و هوامش القضايا ، و إن بإمكانهم شسراء ذم بعض القيادات و النخب بالمكرمات أو المناصب أو الرزّة.

لقد بلغ الإرتداد عن الوعد الإصلاحية حدوداً يجعل من الحديث عن سوء تفسير أو حتى عن قلة تدبر أو تدبير حديثاً تسويفياً شديد الخطر و الخطورة . فما تشهده البلاد ، أيّتها الأخوات و أيها الإخوة ، منذ فترة طويلة قبل إعتقال الأخ عبدالهادي الخواجة ، ليس بسبب تصريح هنا أو هناك و ليس من نتائج سوء تفسير أو قلة تدبر أو تدبير .

لا يمكن تفسير إرتداد النظام عن وعده الإصلاحية و عن التوافق الوطني المتمثل في ميثاق العمل الوطني فقط بالإشارة صراحة أو لمزاو عمزاً إلى أخطاء المعارضة أو حتى إلى إقسامها. نعم . لهذه الأخطاء دورٌ لا يمكن التقليل منه . كما لا يمكن لعاقل أن ينكر دور إنقسام المعارضة و تدافع بعض أطرافها على مكرمات النظام و فتات موانده ، في تشجيع المتشددين في النظام على إستسهال الإرتداد و على التمدادي فيه .

رغم تسليسي بضرورة التخلص من نواقصنا و معالجة نتائج أخطائنا فلا بدّ من القول إن هناك أسباب أخرى لإرتداد النظام عن الوعد الإصلاحية و لما تولّد عن ذلك الإرتداد من تدهور تدريجي ، ولكن متصاعداً في الأوضاع السياسية في البلاد .

بعض هذه الأسباب هو نتاج لتاريخ مستمر منذ عقود طويلة..... تاريخٌ يقوم على موروث الغزو تاريخي يبدأ باعتبار البلاد غنيمة من غنائم الغزو و سكانها حلال ذلك الغزو و سبباها تاريخٌ رسخ في النفوس يقيناً بأن البلاد ليست وطناً بل هي مزرعة ، و أن أهلها ليسو مواطنين بل هم رعايا ، حلالٌ و سبباها . ما حدث في بلادنا منذ التصويت على الميثاق هو ، في بعض أوجهه ، مصداق للقول بأن لحليمه عادات قديمة لم تتخلص منها بعد . و نحتاج جميعاً لحرص الصوف بهدف مساعدة حلّيمه و إقناعها بضرورة التخلص من بعض أشد عاداتها سوءً .

نحتاج إلى حشد رأي عام في البحرين و خارجها ضد تمدادي النظام في إرتداده عن الوعد الإصلاحية . نحتاج إلى حشد رأي عام وطني و غير طائفي لمواجهة الإرتداد الذي يعطى حصانة لمرتكبي التخريب ، و يميح المسؤولين عن الفساد و الإفساد بل و يمنع حتى إنتقادهم .

و لكي يكون هذا التحشيد فاعلاً و ذا مصداقية علينا أن نعترف بأن الأمور لن تتصلح لا في بلادنا و لا في أي بلد آخر عن طريق التمسح بتلابيب الترجي و التذلل لأهل السلطة. ففي السلطة ، كما لا يخفى عليكم ، من لا يزال يرى أن الناس هم كمثل سجادة فارسية ، أي إنها تزداد نعمة كلما داس عليها . كما لا يمكن لنضالنا أي يحقق أهدافه دون التأكيد

مجدداً و دائماً على أهمية دور المجتمع المدني في توسيع أفق الخيارات المتاحة أمام نضالنا الديمقراطي و السلمي. و لهذا يجب أن نننّب و أن نننّب الناس إلى أن إغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان و نادي العروبة هو نتاج خشسية السلطة من تصاعد دورهم في طليعة مؤسسات المجتمع المدني في بلادنا و من نافل القول التأكيد على إن الهجمة على مؤسسات المجتمع المدني لن تتوقف عند هذه الإجراءات. ففي ظل القوانين و المراسيم المتبقية من عهد قانون أمن الدولة ، و في ظل ما تمّ تشريعه من مراسيم حتى الآن و كذلك ما توتري السلطة إصداره من قوانين ، و في مقدمتها مشروع قانون الجمعيات السياسية ، في ظل هذا كله أجب على كل منا أن يخشى على نفسه. لن يكفي الأسد هذه المرة بالثور الأحمر أو الأخضر أو حتى الأبيض ، بل سبيلتهم حتى النعاج الغافية.

أيّتها الأخوات و أيها الإخوة

لا يمكن لنضالنا المشترك أن يحقق ما نطمح إليه إلا إذا أسستد قولاً و فعلاً على تأكيد احترام دور الناس العاديين في النضال و التوقف عن إعتبارهم مجرد ببياد شطرنج تحركها القيادات كيفما تشاء و وقتما تشاء و وفقاً لحسابات لا يعلم بعضها إلا الله ، أو لخدمة طموحات شخصية أو فتوية .

أقول لا يمكن لنضالنا أي يحقق ما نطمح إليه طالما كان فينا من يلحم بأن بالحصول على حقه كفرد أو على حقوق طائفته أو قريته أو حيه السكني عن طريق التذلل للسلطة و عن طريق إستجداء المكرمات و العطايا. أو عن طريق الإدعاء بأولية إستحقاقات طائفته أو قريته أو حيه السكني من أراد حقه كفرد أو أراد حقوق جماعته فليأخذها من الوطن لا من المزرعة . من أراد حقه كفرد أو أراد حقوق جماعته فليأخذها مواطن لا كريمة .

لم يكن نضالنا من أجل العدالة و المساواة ، و لا يمكن أن يكون ، حكراً على طائفة دون غيرها و لا مدينة دون المدن الأخرى و لاقرية دون الأخرىات فتاريخ بلادنا سواء في عهد الحماية البريطانية أو بعد الاستقلال ملئ بالشواهد على ذلك . و لقد إقترفت السلطة أتماماً بحق كل من طالب بحق فسقط الشهداء من كل الطوائف و من كل الفئات ، و من كل الأعمار و من كل المناطق . و تمّ تشريد المئات و سُجن الآلاف و عُذب منهم من عُذب ، و لم تفرق زنازتهم و لا الموت تحت التعذيب بين شيعي و سني أو بين سنابسي أو حديّ أو بين و منامي و محرق ، و لا بين عجمي و هولّي و عربي و لا بين إمراة و رجل . و بالتأكد لم تفرق السلطة بين متدينّ و غير متدينّ. كلنا ، في أعين المتشددين في السلطة، مصدر خطر محدد حتى نثخ أو يصيبنا التعب أو ينبتلي بالطمع.

لا لم تميّز السلطة في قمعها في الماضي و هي لا تميّز في قمعها الآن فكل من طالب بحق الناس صار عدواً للنظام و جرى التكتيل به كما هم يفعلون اليوم بالأخ عبدالهادي الخواجة .

إسموالي أيّتها الأخوات و أيها الإخوة أن أختّم هذه المداخلة بأن أعبّر عن تضامني مع الأخ عبدالهادي الخواجة و مع مركز البحرين لحقوق الإنسان و مع نادي العروبة مؤكداً مرة أخرى على يقيني بأن المخرج الأمثل لنا جميعاً يكمن في التوافق على النضال من أجل المواطنة الدستورية ، المواطنة التي تضمن المساواة لجميع لمواطنين و المواطنات بغض النظر عن أصلهم و فصلهم ، و بغض النظر عن طائفتهم أو منطقة سكنهم. أي من أجل مواطنة تبدأ بتخلي الجميع ، حاكمين و محكومين ، عن موروث الغزو في النفوس سواء أكان هذا الموروث في صورة عجيبة و غرور قوة أو في صورة ذلة و مستكثة .

بمودة و محبة أخوية
الدكتور عبدالهادي خلف
لوند - السويد

الخواجة ورئيس وزراء البحرين: من يحاكم من؟

وجدت واشنطن نفسها مضطرة لشجب الاجراء الحكومي البحرينى الاسبوع الماضى باعتقال الحقوقي المعروف، عبد الهادي الخواجة، فهي حريصة علي اظهار شيء من نجاح ادعاءاتها بشأن المشروع الديمقراطي الذي روجت له في العامين الاخيرين، وتسعي لتجاوز ما من شأنه اثاره الشكوك في الخطوات التي تتخذها الانظمة الحليفه لها.

واشنطن اعتبرت، علي لسان روندا شور المختصة بشؤون الشرق الاذني، اعتقال الاستاذ الخواجة خطوة مخيبة للآمال الي الوراء واكدت ان من اسس الديمقراطية السماح بالرأي الآخر. وكان الانفراج الامني الذي حدث في 2001 في البحرين قد وفر لواشنطن مادة اعلامية ودعائية، دفعت الرئيس جورج بوش لاثارة بها مرارا، علي خلفية ما قيل عن وجود رغبة امريكية في دعم الديمقراطية بالمنطقة بعد حوادث 11 ايلول (سبتمبر). وبالتالي فما حدث في الاسابيع الاخيرة لا يخدم السياسة الامريكية التي تنشبث بالمقولة الديمقراطية لتبرير تواجدها العسكري في المنطقة، خصوصا في العراق والخليج، ومشروعها للاستمرار في الحرب ضد الارهاب.

يتفق نشطاء حقوق الانسان علي ان اعتقال الناشط الحقوقي، عبد الهادي الخواجة، وحل مركز البحرين لحقوق الانسان، وغلق نادي العروبة، خطوات لا يمكن تبريرها باي شكل. فما حدث من تطورات علي الساحة الداخلية البحرينية لا يمكن اعتباره مؤامرة ضد النظام، ولا عملا تخريبيا، ولا اجراء يهدف لزعزعة الامن والاستقرار او الاساءة الي العائلة الحاكمة. وملخص القضية ان مركز البحرين لحقوق الانسان عمد في العامين الاخيرين لمناقشة ما يعتبره قضايا اساسية تهم المواطن البحريني ولا يمكن التغاضي عنها، بينما كانت الحكومة تفضل عدم اثارها لما لها من انعكاسات سلبية في الداخل والخارج. بدأ المركز بتسليط الضوء علي مشكلة التجنيس السياسي بشكل موقت، وذلك في ندوة جماهيرية في شهر تموز (يوليو) من العام الماضي. اثار تلك الندوة سخط المواطنين لانهم اكتشفوا عمق مشروع التغيير السكاني الذي تمارسه العائلة الحاكمة، وسلط الضوء علي اثاره السلبية المحتملة. ومع ان تجنيس الاجانب كان سياسة متبعة من قبل العائلة الحاكمة منذ سنوات، الا انه بلغ ذروته بعد صعود الشيخ حمد الي الحكم في اثر وفاة والده الشيخ عيسى في آذار (مارس) 1999، بدأ مشروع التجنيس بمنح الجنسية البحرينية لاعداد كبيرة من المعاملين الاجانب بوزارتي الداخلية والدفاع، ثم توصل الي قبائل عربية في الجزيرة العربية واليمن، وسورية والاردن وباكستان. وهذه المناطق معروفة بانتشار الاتجاهات الدينية المتطرفة التي لا تتناغم مع الاتجاهات الدينية (السنية والشيعية) المعتدلة في البحرين. وبعد ان فرض الشيخ حمد دستوره في شباط (فبراير) 2002، وهو الدستور الذي منحه سلطات مطلقة لا شبيهة لها في اية دولة ديمقراطية في العالم، أصدر قرارا ملكيا بمنح الجنسية البحرينية لكل من يتقدم لطلبها من دول الخليج الاخرى، الامر الذي اثار غضب المواطنين. فالبحرين لا يتجاوز سكانها نصف مليون انسان، فكيف تستطيع استيعاب تجنيس ما يصل الي 20 مليوناً؟ بالإضافة الي ذلك، تعاني البحرين من اضطراب سياسي، واوضاع اقتصادية ضعيفة مقارنة بدول الخليج الاخرى. وبالتالي فليس هناك معنى لمشروع التجنيس، سياسي، او اقتصادي او انساني. والتفسير الوحيد لمشروع التجنيس يرتبط بطبيعة نظام الحكم في البحرين. فالعائلة الحاكمة تختلف عن بقية العائلات الحاكمة في دول الخليج الاخرى بمسألتين اساسيتين: فهي لا تنتمي تاريخيا الي الارض، ولا تمثل الاغلبية. وتعتقد ان مشروع التجنيس سوف يسد هذا الخلل. ويمكن القول ان مشروع التجنيس هو اهم بنود مشروع الشيخ حمد، وبالتالي فاية محاولة لعرقلة تعتبر تصعيدا غير مقبول يعاقب من يقوم به لعقوبات قاسية. هذا المشروع يعتبر اصلاحا لخلل بنيوي في الكيان السياسي القائم حاليا، يهدف لاجلال استقرار سياسي لم يتحقق علي مدى الـ 200 سنة الماضية.

بعد ذلك اقام مركز البحرين لحقوق الانسان ندوة حول التمييز

(كما حدث مع وثيقة 2002، وقانون الصحافة وقانون الامن الوطني وقانون التجنيس)، وتكريس نظام المكرمات بدلا من حكم القانون. هذه المعامل يسعي الحكم للتعتيم عليها ويعاقب من يعارضها.

الواضح من خلال التطورات ان الحكم لم يتغير في تفكيره وتوجهاته، بل ان المواطنين هم الذين سعوا لاعطاء الحكم فرصة لتطوير الاوضاع وتحسينها. ويرى بعض اطراف المعارضة ان الحكم اصبح اليوم اكثر قمعا من قبل. فمثلا عندما شارك بعض الشباب في جمع توقيعات المواطنين لعريضة شعبية تطالب العائلة الحاكمة باعادة العمل بالدستور تعرضوا للاعتقال لاسباب، بينما لم يعقل اي مواطن عندما وقعت عرائض مماثلة في 1992 و 1994 و 1995. وقام النظام بضرب الرموز الدينية للمواطنين بقسوة، كما حدث عندما خرجوا في مسيرة تشجب السياسة الامريكية لاستهدافها العتبات المقدسة في العراق، واطلقت الغازات المسيلة للدموع والخانقة علي اكبر علماء الدين. بينما كانت معاملة العائلة الحاكمة للمجموعة التي اعتقلت قبل ثلاثة شهور بدعوي تخطيطها لاعمال ارهابية تختلف كثيرا، ان اطلق سراحها في غضون 48 ساعة فقط. لكن الامريكيين انزعجوا فاصدروا امرا لمواطنيهم بمغادرة البحرين لانها لم تعد آمنة، وقرر المعهد الوطني للديمقراطية الامريكي غلق مكتبه في البحرين لاطهار عدم ديمقراطية الوضع. فما كان من العائلة الحاكمة الا ان اعادت اعتقال المجموعة، فاصدرت السفارة الامريكية في البحرين بيانا لاحقا بان البحرين أصبحت آمنة، وتراجع المعهد المذكور عن قراره. هذه الاجراءات تعكس مدي اخضاع العائلة الحاكمة المواطنين لخدمة مصالحها وسعنها.

الوضع البحريني يختصر الوضع العربي العام في صراعه مع الاستبداد، وصعوبة تحويل الحكام المستبدين الي حكام ديمقراطيين. فالتغيير من الاستبداد الي الديمقراطية، من خلال تجربة البلدان الاخرى في أفريقيا ووسط آسيا، انما تحقق بالتخلص من الحكام المستبدين، ولم يعرف، الا في حالات نادرة، ان استطاع حاكم اعادة صياغة ذهنيته بشكل جذري، فيكره الاستبداد ويحب الديمقراطية ويعلن استعداده لاعطاء شعبه حق ايقانه في الحكم او ازالته. وحتى في البحرين يؤكد التاريخ ان اي اصلاح في الماضي لم يحدث الا بعد التخلص من عناصر الحقبة الفاسدة. ففي 1923، عندما قرر المعتمد السياسي البريطاني آنذاك، الميجور ديلي، تنفيذ مشروع الاصلاحات الادارية التي كان المواطنون يصررون عليها، لم يجد بدا من الاطاحة بالشيخ عيسى بن علي آل خليفة، وتنصيب ابنه حاكما. وقد رفض الحاكم الطاعن في السن ذلك القرار، ولكنه لم يستطع ان يعمل شيئا. فرجال الديمقراطية غير رجال الاستبداد، والاصلاح لا يتم بقرار من اتجاه واحد فقط، بل هو عملية تتفاعل فيها كافة القطاعات المجتمعية مع النخبة الحاكمة، وتنتهي الي اقامة نظام جديد يختلف عن سابقه، جملة وتفصيلا. المواطنون البحرينيون لم يطالبوا باصلاح شامل، بل بتطوير نسبي للاوضاع، ولكن العائلة الحاكمة فضلت التعاطي مع مطالبهم بالاصرار علي اعادة توزيع المناصب الحساسة الي الدولة علي عناصر الحقبة السابقة، الامر الذي كرس الاستبداد بدلا من القضاء عليه. وما اعتقال الناشط الحقوقي الا تأكيد للرغبة في التخلص من مناوئي مشروع العائلة الحاكمة. ولكن الحكم ربما خلق لنفسه بهذه الخطوة مشكلة اكبر. فمن غير الممكن علي الاطلاق توجيه تهمة جنائية للاستاذ الخواجة، في الوقت الذي تعمق القلق من ان يؤدي استمرار اعتقال الناشط الحقوقي الي المزيد من التوتر السياسي والامن خصوصا مع اصرار المواطنين علي التضامن غير المحدود معه. كما ان التنازل عن التهم الكبيرة التي وجهت اليه سوف يضعف الخطاب الرسمي، والموقف السياسي للعائلة الحاكمة. والارجح، وفق المخطبات المتوفرة حاليا ان يتم اطلاق هذا الناشط الحقوقي بدون قيد او شرط برغم ما يعكسه ذلك من كسر لعقوان الجناح المتشدد في الحكم الذي يمثله رئيس الوزراء. فاية محاكمة مستحول فورا الي محاكمة للنظام، وهو ما يمنه الخواجة نفسه، وما لا يريداه الحكم

الذي تمارسه العائلة الحاكمة في البلاد، سواء في التوظيف بدارات الدولة، ام في توزيع الثروة ام في البنية التحتية في مناطق البلاد، ومن يزور هذه الجزيرة الخليجية الصغيرة يلاحظ بوضوح الحالة المزرية التي تعاني منها القرى البعيدة عن مناطق اقامة العائلة الحاكمة، من حيث غياب الاهتمام ببناء الشوارع وغياب الحدائق العامة، وعدم وجود نظام حديث للمجاري، مع تقادم مشكلة الاسكان، وضعف الرواتب. كما يلاحظ بوضوح حالة التمييز في المناصب العليا للدولة خصوصا علي مستوي الوزراء ووكلاء الوزارات ومدراء الدوائر والسفراء. هذه الحقائق كشفتها ندوة التمييز المذكورة في بداية العام، ودفعت العائلة الحاكمة لتوجيه انذار للمركز بحجة انه يتدخل في القضايا السياسية. بينما يصير المركز علي ان التعاطي مع هذه القضايا من ضمن الاهتمام بحقوق الانسان، ولا يمكن ان يتنازل عن ذلك الدور. واخيرا جاءت ندوة الفقر التي عقدها المركز قبل اسبوعين، وهي الشعرة التي قصمت ظهر البعير. ففي هذه الندوة التي عقدت في 24 ايلول (سبتمبر) طرح الاستاذ الخواجة ارقاما مخيفة حول ظاهرة الفقر في البلاد، واثار باصبع الاتهام الي الحكومة وعلي رأسها رئيس الوزراء شخصيا، بانه المسؤول عن تنامي هذه الظاهرة من خلال السياسات الاقتصادية التي انتهجها في الثلاثين عاما الماضية في غياب الدستور والرقابة الاجتماعية. وخلال هذه الفترة اقام رئيس الوزراء امبراطورية مالية عملاقة، فاصبح يمتلك الفنادق الضخمة، والمصانع الرئيسية، ووكالات الشركات الاجنبية، ودخل السوق منافسا للتجار، واستغل منصبه لمنح العقود الانشائية الكبيرة للشركات التي توافق علي دفع عمولات كبيرة له. كما وضع رئيس الوزراء يديه علي مساحات واسعة من الاراضي في كافة المناطق، في الوقت الذي يعاني منه المواطنون من ازمة المساكن والوظائف. وعرض في الندوة فيلم يكشف حالة الفقر التي يعاني منها المواطنون، الامر الذي اثار مشاعر الحاضرين. وقبل نهاية الندوة دعا الاستاذ الخواجة الي استقالة رئيس الوزراء كواحد من الحلول لازمة.

ردة فعل الحكومة كان قاسيا جدا. فقد استدعي الاستاذ الخواجة للتحقيق واعتقل حالا، واصدرت العائلة الحاكمة قرارا بحل مركز البحرين لحقوق الانسان واغلاق نادي العروبة الذي اقيمت الندوة في احدي قاعاته. كانت ردة الفعل الشعبية عاصفة ايضا، وكذلك ردود فعل المؤسسات الحقوقية الدولية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووج، ولجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية، ومنظمات الدفاع عن نشطاء حقوق الانسان. وثمة مبدأ واحد اشارت اليه بيانات تلك المنظمات، وهو ان الديمقراطية تعني ان تسمح بالرأي الآخر، وليست الديمقراطية ان تسمح بالرأي الذي يصق للحاكم، وتمنع الرأي الذي ينتقده، ذلك عين الاستبداد. وبالتالي فمطالبة الاستاذ الخواجة بازاحة رئيس الوزراء عن الحكم حق مشروع، اذا كانت هناك ادني مقومات للديمقراطية. أما منعه من التعبير الحر عن رأيه فيعي الاستبداد في اجلي صورته، والقضاء علي ايسب مقومات الديمقراطية. البيانات الدولية التي صدرت في الاسبوع الماضي اخرجت حكومة البحرين بشكل قاطع، خصوصا ان اعلامها كان يركز علي عدم وجود اي معتقل سياسي في البحرين، معتبرا ان ذلك احد انجازات عهد الشيخ حمد. وتجاهل ذلك الاعلام حقيقة اخري وهي ان المواطنين غيروا موقفهم تجاه الحكم لاعطائه فرصة لاثبات حسن النوايا، وخفف معارضته، وغير اساليبه، وقرر مسaire مشروع الشيخ حمد حتي وصل نهايته. وخلال الاعوام الثلاثة الماضية كان الشعب ينتظر خطوات حقيقية علي طريق الاصلاح السياسي والاقتصادي، ولكن ذلك لم يحدث. فقد توقف المشروع باجراء انتخابات مزورة لم يشارك فيها سوي اقل من 40 بالمئة من المواطنين، لتشكيل مجلس نيابي مسلوب الرادة، ومطلوب منه ان يكون اداة دعائية وسياسية للعائلة الحاكمة ضد معارضيه. ولذلك فما ان اعتقل الاستاذ الخواجة حتي بادرت المؤسسات التي انشأها الشيخ حمد لمهاجمته والتنديد بممارسته ما هو حق طبيعي له. المعارضة تقول ان الخواجة تكلم بلغة الجماهير الصامتة المغلوبة علي امرها، ضد المشروع الذي بدت معالمه في الظهور تدريجيا، وتتخذ أبعادا خطيرة، ومنها التجنيس السياسي الذي يعتبره المواطنون ابادة ثقافية، والتمييز علي اساس اللون والمذهب والولاء، والتشريع كصور بالعائلة الحاكمة ممثلة بشخص الحاكم

ما من نظام سياسي يستطيع على المدى البعيد أن يضمن لنفسه ثقة الناس دون الاستناد إلى أشكال معينة من الشرعة "هابرماس"

بقلم: عباس ميرزا المرشد

مسرحاً آخر، عرضت جوقته مسرحية مختلفة أيضاً، يقوم عرضها على اعتبار رؤية الخواجة هي اجتهاد شخصي في التحرك، وان عبارة عبد الهادي خارج السياق لم تكن موقفة وليست مسؤولة منظمات حقوق الإنسان ونشطاء حقوق الإنسان حث المواطنين على تغيير حكوماتهم وكان بإمكان الحكومة تجاوز شطط عبد الهادي في لحظة غضب او انفعال وتجاهل عبارات الخواجة غير الموقفة في مكانها "عبد النبي العسكري، الوسيط 6/10/2004" إنها الدروس التي لم يبقها الخواجة في حقوق الإنسان لذا شط وغضب، وتجاوز حدود مهنته كحقوقي!

رغم ابتعاد تصريحات الشيخ عيسى قاسم عن هذه الجوقات إلا أنها ساهمت في ارباك الموضوع بدرجة معينة. فبعد أن حذر الشيخ من مغبة دخول البلاد في استنفار طانفي ينطلق من مسيرات مؤيدة لرئيس الوزراء بقودها أهل السنة، ومسيرات مضادة لها يقودها الشيعة، نصح الشيخ عيسى اللجنة المدجفة عن عبد الهادي الخواجة بالغاء المسيرة التي كانت ستنتقل يوم الجمعة 1/10/2004. لم يكن التحذير الذي أشار إليه الشيخ عيسى موقفاً، فالطائفية ورقة في يد النظام يحركها وقت ما شاء من دون أخذ الأذن من أحد. خروج المسيرة، في موعدها وبأعداد غفيرة جداً رغم هذا الاحتياط، أكد أن الحذر المبالغ فيه يؤدي الى تزايد حالة الاحتقان أكثر من تقديم حل حقيقي للواقع، إذ لم يعد الاحتياط هنا سبيل نجاة.

هكذا مرة ثانية اخذ المشهد السياسي في التراكم وبدلاً من إثارة سؤال الخواجة (هل أن رئيس الوزراء مجرم أم لا) وربط ذلك بأسئلة اعلم من قبيل ما هي علاقة اعتقال الخواجة بالمشروع الملكي؟ وهل يبنى هذا الاعتقال عن استراتيجية جديدة تقودها مؤسسة الحكم ومؤسسة العرش؟ والى أي مدى كان هذا الاعتقال كاشفاً عن مثل هذه التوجهات السلطوية؟ رغم أهمية هذه الأسئلة وعمقها فقد استبدلت بسؤال مكرر باهت وهو هل أن الخواجة كان موقفاً أم لا وهل يتفق مع المعارضة أم يختلف معها؟ العنة السياسي هو حالة تنتاب رجال السياسة يصبحون معها غير قادرين على اتخاذ المواقف السليمة ويقترّبون من درجة فقدان التوازن حيث انعدام القدرة على التركيز والخط في التحليل. أخشى أن يكون تعاملنا مع قضية الخواجة هو عينه العنة السياسي.

يمكنني هنا أن أشير إلى الموقع الخفي جدا الذي تحتله مسألة الضبط في أنظمة المشروع الإصلاحية الملكي كما في كل تفكير سلطوي حول النشاط الاجتماعي فجوقة رئيس الوزراء تقوم على إفراز مفهوم الولاء والطاعة كما في البلدان التي ما زالت تنتسب بمراكزها في السلطة وترفض أي إصلاح وترتكب حماقات في سياساتها الداخلية والخارجية وأخطاء فادحة من دون حجل والتي ربما هددت بقاء أفراد النظام. نظام الحكم في البحرين بمؤسساته الثلاث يستدعي مفهوم الولاء ويتعامل معه كمعطي سياسي قادر على تجاوز الخطيئة والخطأ. الولاء في هذه المنطقة لا يعني سوى القرب من السلطة ويسعى النظام لاستثماره كمكمن قوة وجاذبية وأساس للمشروع الإصلاحية. وكما يؤكد برناد لويس، إن علاقات القوة في التراث السياسي السلطاني قد بنيت على تصور القريب والبعيد والداخل والخارج فمركزية الحاكم وأهمية الاقتراب منه هي التي تعني القوة والسلطة وغيرها لا يعتد به. المسألة إن في جوهرها هي في مكان آخر خارج قضية اعتقال الخواجة التي قد تعطي صفة الطارئ أو زلل اللسان في حين أنها في حقيقتها أبعد من ذلك، وأقرب إلى مساعلة المشروع الإصلاحية برمتها المسألة تكمن في قدرة النظام بمؤسساته القديمة والمستحدثة على إتمام عملية الضبط للمجتمع الأمر الذي يستدعي منا صوغ الاستنتاجات الضرورية من الواقع الجديد الذي نشأ فمهما كانت أنظمة الربيع والرعاية والمكرات دقيقة معقدة فلا ينبغي المبالغة في أهميتها النسبية فالمكان المخصص لها في المشروع الإصلاحية ضيق جدا بالمقارنة مع أنظمة القمع.

مع استمرار هذا المشروع في الارتداد فمن الطبيعي أن يتحول المشروع الإصلاحية إلى أداة طبيعية لتقوية جهاز الدولة الحاكم، بدلاً من تقوية الدولة نفسها، وبصير من الممكن إجبار المواطنين على اللجوء إلى حلول تقليدية تنظر إلى الدولة على أنها أداة لتلبية مطالب ضحايا الحرمان والبؤس واليأس، وهذا ملجأ أخير للذئب أيضاً.

الملجأ الأخير للذئب هو مفهوم مأخوذ من مثل إنجليزي، استخدمه الدكتور عزمي بشارة للإشارة إلى الطريق غير الشرعي، الذي قد يسلكه البعض في تبرير الأوضاع غير الشرعية. ثمة أكثر من إشارة شديدة الوضوح من شأنها أن تبرز أهمية الملجأ الأخير للذئب كآلية مستحدثة يمارسها النظام مع زبائنه، ويبنى استراتيجية محكمة للايقاع بقوى المعارضة فيه يصبح مفهوم الملجأ الأخير للذئب، جامعا للعديد من الطرق والأوراق المطروحة في المسرح السياسي، كالطائفية والفتنة والتشطير العمودي للمجتمع. إن الفكرة الجوهرية لهذا المفهوم هي استبدال القانون العقدي والمؤسسات التشريعية الديمقراطية بأخرى، يراد لها أن تكون شرعية ومحل رضا وقبول اجتماعي.

الملجأ الأخير للذئب هو عين ما جرى في قضية اعتقال الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة، حيث توالى الطرق المبررة لسلوكيات النظام السياسي، وتعاطفت هذه الأطراف الملتجأة، مع رغبة رئيس الوزراء في تشطير المجتمع، والعودة به إلى منظومة الغزو، والغنيمة والتلاحم القبلي. المشهد يبدو واضحا هنا، رئيس الوزراء يستقبل أفراد جوقته لإعلان الولاء وتقديم صكوك الطاعة قبل أخذ العطايا والهبات والقرب من السلطة، فحين يقوم الملك باستقبال وفود المناطق كل على حدة لقضاء حوائجهم من دون اشتراط تقديم الولاء. في كلا الحالتين هناك ملجأ لتعزيز شرعة النظام القائمة على أساسيات موروثة الغزو والاستباحة والغنيمة. يجدر بنا أن نرجع إلى بداية الأزمة لنرى كيف تحركت الأمور، وإلى ما انتهت.

في البداية نسبت إلى عبد الهادي الخواجة، تهم، إثارة الفتنة وإثارة الطائفية وتعاطف الجميع عن كلمة رئيس الوزراء في محفل وفد المحرق عندما قال واصفا أهالي المحرق بأنهم الصف الأول للنظام وإن التاريخ يشهد ووقوفهم مع النظام منذ أيام الشيخ حمد بن عيسى. ماذا تعني عبارة الصف الأول للنظام هنا ألا تعني تفضيل طائفة على أخرى ومنطقة على سواها؟ لا أحد يدير بالأهنا، أو لا أحد مستعد أن يواجه رئيس الوزراء بما يقوله، ربما يتحول غدا إلى آلهة يتعبد بها، وتكون لها القدرة على إنزال العقاب الأبدي!

أصبح الخواجة مجرماً ومخرّباً وهداماً لجدار الوطنية، بل إنه أصبح شيطانياً يجب على الجميع التبري منه ورجمه كما تجرم الساحرة في القرون الوسطى. بمقابل هذا التدين لمواطن شريف جداً هناك رفع من شأن رئيس الوزراء وتقديم الولاء وفروض الطاعة له وللعائلة الحاكمة. هكذا هي البداية التي سرعان ما تحولت إلى نهاية موشكة للنظام، أصدر الديوان الملكي معها أمراً بعدم التعرض لمسيرة يوم الجمعة 1/10/2004 المتضامنة مع الخواجة حتى وإن وصلت إلى التكسير والتخريب، ومن ثم أجبرت رئيس الوزراء بعد تزايد الضغط الخارجي عليه وعلى مؤسسات النظام، إلى إعلان "إن الأجواء الانفتاحية التي تعيشها البلاد تجعلنا نتحمل زلات البعض من أجل مصلحة الوطن" هكذا يتحول غضب رئيس الوزراء ومن كان يقف من حوله إلى تسامح وعطف وأبوية حنونة "فالشعور الوطني الصادق الذي أظهره شعب البحرين وردة الفعل محاسبة آثار في نفوسنا" مثل هذه التصريحات المغلفة تعكس رغبة واضحة في إجبار قوى المجتمع على تقديم الولاء وفروض الطاعة من أجل الرضى ومحي ما علق في النفس. ربما كان هذا التصريح هو المشهد ما قبل الأخير لأفراد جوقة رئيس الوزراء وإيداناً بقرب انتهاء عرض المسرحية التي استمر عرضها حتى ملئت أوراق الصحف من متابعتها، فالعبارات كانت واحدة ومجهزة وقابلة للنشر مع حفظ حقوق الطبع والنشر، ولن تخرج عن أن هناك عرقلة للمشروع الإصلاحية واستغلال لأجواء الحرية والانفتاح وإساءة إلى رموز الحكم ومحاولة بث الفتنة والفرقة. الخ تؤدي هذه الدوزنة إلى تقديم التبرير غير المنطقي لعنف النظام اتجاه القضية المطروحة أيًا كانت، كما تحاول أن تظهر النظام في صورة الضحية، التي ربما قاومت وبالغت في ردة الفعل فلا ضير عليها لأنها في موقع دفاع عن النفس. في مقابل هذا المسرح الحكومي، يبدو أن هناك

